



لقاء العمل السنوى السادس

السياسة النقدية والمصرفية

ورقة مقدمة من
د. / فؤاد شاكر

السياسة النقدية والمصرفية

الأهداف:

جاء الاستخدام الفعال للسياسة النقدية كثمرة مباشرة للإصلاح الاقتصادي منذ عام ١٩٩١ حيث اتجهت تلك السياسة منذ ذلك الوقت إلى تحقيق أهدافها التي تمثلت فى الأهداف المباشرة، وهى السيطرة على معدلات التضخم واستقرار سعر الصرف، وكذا ما يتفرع عنها من أهداف فرعية مثل المساعدة فى توفير الموارد اللازمة للاستثمار، وزيادة المدخرات، وكذا تنمية الاستثمار. ولعل من الجدير بالذكر أن فاعلية السياسة النقدية منذ ذلك التاريخ تعزى بالدرجة الأولى إلى تضافر السياسات التى تحرك جوانب الاقتصاد المختلفة، نحو تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية روعى فى وضعها رؤية استراتيجية شاملة، وتحدد للوصول إليها ما ينبغى أن تؤديه كل من الجهات الحكومية وغير الحكومية ومن ثم كان لتعاون وزارة المالية مع البنك المركزى الأثر الأكبر فى فاعلية السياسة النقدية فى تحقيق أهدافها.

ولعل من الجدير بالذكر أن الفكر الاستراتيجى الذى حكم الإصلاح الاقتصادى وضع نصب عينيه الاعتبار الاجتماعية والمصالح الحقيقية للطبقات الكادحة فاختر بذلك أسلوب التنمية المستقرة وهو تحريك عملية التنمية دون التضحية بمعدل التضخم أو بسعر الصرف ولم يلجأ إلى ما لجأت إليه دول أخرى سواء فى أمريكا الجنوبية أو أوروبا، وبالتالي تصاعد العبء على السياستين المالية والنقدية منذ بدء الإصلاح الاقتصادى وتراجع بذلك معدل التضخم من عام ١٩٨٨/٨٩ وحتى عام ١٩٩٦/٩٥ .

أما بخصوص أسعار الصرف فلقد شاهدت مصر خلال العقد السابق على الإصلاح الاقتصادى أكبر تدنى فى أسعار الصرف للجنيه المصرى فى تاريخها الحديث، حيث انخفض إلى نحو ثلث قيمته بالنسبة للدولار الأمريكى، ولم يكن ذلك التراجع فى سعر الصرف مؤدياً إلى رفع حصائل الصادرات أو إلى علاج عجز ميزان المدفوعات على النحو الذى يدعو إليه الفكر الاقتصادى. بل صاحبه تلاحق عجز ميزان المدفوعات سنة بعد أخرى بما صعد بالدين الخارجى إلى ما يناهز ٤٣ مليار دولار، وعلى ذلك فإن تحرير سعر الصرف للجنيه المصرى عام ١٩٩٢ وتزامن ذلك مع ارتفاع أسعار العائد على المعاملات بالجنيه المصرى لتصبح أكثر من ٢٠٪ فى الوقت الذى بدأ معدل التضخم فى التراجع وترتب عليه أن أصبح العائد الذى تحققه الإيداعات بالبنوك عائداً موجبا بعد أن كان سالبا طيلة الفترات التى كان فيها معدل التضخم أعلى من الأسعار المقررة للعائد. ونجم عن ذلك تحرك الأموال من العملات الأجنبية إلى الجنيه المصرى فى ظاهرة عكسية لما كان يحدث فيما سبق مما أسفر فى النهاية عن زيادة صافى الاحتياطات الدولية من العملات الأجنبية. مع استقرار سعر صرف الجنيه المصرى مقابل الدولار الأمريكى وبما يعنى فى واقع الحال تحسن سعر صرف الجنيه المصرى أمام العملات الأوروبية والآسيوية التى تراجعت أمام الدولار الأمريكى. هذا فى الوقت الذى بدأ فيه ولأول مرة منذ ما يزيد عن ثلاثين عاما جانب المعاملات الجارية والتحويلات من ميزان المدفوعات يحقق فائضا.

المتطلبات الرئيسية للإدارة النقدية:

وإذا كانت السياسة النقدية قد حققت أهدافها فإن ذلك يعزى جزئيا إلى التزام الحكومة بالتحرك الوابغ فى حدود المتطلبات الأربع الرئيسية التى يؤدى عدم الالتزام بأى منها إلى تعذر تحقيق الأهداف النقدية وهى:

١ - تناغم السياستين المالية والنقدية.

٢ - استقلالية البنك المركزي المصري.

٣ - الالتزام بالادارة النقدية غير المباشرة .

٤ - علاقة واعية بين البنك المركزي والبنوك.

رغم أن الإنفاق الحكومي لم يتراجع في إطار سياسات الإصلاح الاقتصادي إلا أن الالتجاء الحكومي إلى التمويل المصرفي لسد العجز قد تراجع بشكل ملموس ومثل ذلك تغيرا جوهريا في إدراك دور الموازنة العامة ليس باعتبارها مجرد قناة لتمويل الاحتياجات العامة بل بوصفها أسلوبا لتلبية الاحتياجات العامة في حدود قدرات المجتمع دون التأثير سلبا على الاستثمار أو الإدخار. بل أنه لأكثر من ثلاث سنوات ساعدت وزارة المالية على تحقيق الأهداف النقدية من خلال إصدار أذون خزانة أكثر من احتياجات تغطية العجز. ليتم استخدامها في امتصاص فائض السيولة لدى البنوك الناجم عن تدفق العملات الأجنبية عليها ثم بيع هذه الحصائل إلى البنك المركزي بالجنيه المصري. ويعد العبء الذي تحمته الموازنة مقابل هذه الإصدارات الإضافية بمثابة استثمار حقق أثره في خفض معدل التضخم وبما يماثل في الأثر زيادة الدخل الحقيقية للأفراد خاصة للطبقات الفقيرة التي يصيبها ارتفاع الأسعار بالضرر أكثر من غيرها.

ويقودنا ما سبق إلى تناول المدى الواجب لاستقلالية البنك المركزي في الإدارة النقدية وهو ما يتعين تحديد الإطار اللازم له ، خاصة وأن ذلك الموضوع أصبح من المحاور الرئيسية التي يتم الحكم بها على إمكانية استمرارية النمو في دولة ما وفق المناهج التي تتبع في تقييم الدول. وترى اللجنة أنه على الرغم من أن الإطار القانوني القائم منذ عام ١٩٧٥ يضع الضمانات التي تكفل استقلالية البنك المركزي، سواء بالنص على عدم جواز عزل المحافظ، أو بوضع ضوابط منظمة لاقتراض الحكومة من البنك المركزي، أو بالنص على استقلالية البنك المركزي وعدم خضوعه لبعض نظم العمل في الحكومة، إلا أن ذلك لم يكفل استقلالا حقيقيا للبنك المركزي يساعد في السيطرة على التضخم بل أن المتابع لأسباب زيادة السيولة المحلية منذ عام ١٩٧٥ وحتى عام ١٩٨٩ يلاحظ أن السبب الرئيسي في تصاعدها بمعدلات تفوق بكثير معدل نمو الناتج المحلي إنما يعزى بالدرجة الأولى إلى تصاعد المطالبات من الحكومة والتي كانت في غالب الأمر تمول من البنك المركزي ويؤدي ذلك إلى زيادة الإصدار النقدي. وجدير بالذكر أن البنك المركزي نبه إلى ذلك في تقاريره التي كان يقدمها سنويا إلى مجلس الشعب في موعد لا يتجاوز ثلاثة شهور من تاريخ انتهاء كل سنة مالية. ولم تنجح النصوص القائمة في تحقيق الاستقلالية التي تجنب البنك المركزي مشاق الخروج عن الإدارة النقدية السليمة.

ولعل من المناسب تحديد المفهوم الواجب لاستقلال البنك المركزي والذي يتعين أن يشمل سلطته في وضع وإدارة ومتابعة السياسة النقدية دون تدخل من أي من الجهات الأخرى، ولا يعني ذلك بطبيعة الحال استقلاله عن الأداء الاقتصادي العام سواء في الجانب العيني من الاقتصاد القومي أو المعاملات الخارجية بل يعني عكس ذلك وهو الارتباط الأشد والحضور الدائم مما يوفر السيولة اللازمة دون زيادة يترتب عليها تضخم أو نقصان يؤدي إلى الانكماش والبطالة. ويكون له الحق دائما في تقدير حجم السيولة الواجب. وإذا كانت الفترة المنقضية من الإصلاح الاقتصادي لم تسفر عن سلبيات فيما يتعلق باستقلالية البنك المركزي فإن ذلك يرجع إلى أننا مازلنا نتحرك في إطار أهداف كلية تدور كلها حول أهداف الاستقرار الداخلي والخارجي سالف الذكر.

أما بشأن أسلوب الإدارة النقدية فلا يخفى أن الإدارة النقدية المباشرة السابقة على الإصلاح الاقتصادي كانت نتيجة للتشوهات الاستثمارية التي كانت قائمة آنذاك ثم أصبحت سببا لتلك التشوهات، حيث وضعت السقوف الائتمانية لتحيد من التوسع الائتماني الذي يترتب عليه تصاعد السيولة المحلية علما بأن العنصر الأساسي في زيادة هذه السيولة كان التوسع الائتماني للحكومة لتمويل عجز الموازنة ولم تكن تعاني من ذلك التوسع حيث أن أسعار الفائدة التي تحصل بمقتضاها

على الائتمان تتحدد وفق ما تراه الحكومة مناسباً ووفق ما يعرف بسياسة النقود الرخيصة. وعندما ارتفعت معدلات التضخم نتيجة لذلك اضطر البنك المركزي إلى رفع أسعار الفائدة ولكن بمعدلات تتراوح بين ١٪، ٢٪ سنوياً فقط ولا تصل إلى معدلات التضخم حتى لا يزيد العبء على الشركات القطاع العام المدينة وهي بدورها لم يكن لها حق تسعير منتجاتها وزيادة مواردها المالية. وهو ما أدى في نهاية الأمر إلى سياسة نقدية معطلة عاجزة عن تحقيق الاستقرار.

وتجىء الإدارة النقدية غير المباشرة بعد بدء الإصلاح بالغاء السقوف الائتمانية وتحرير أسعار الفائدة فارتفعت الأسعار في بادئ الأمر بما يتناسب مع معدلات التضخم لتصبح في حدود مقبولة سواء من المستثمر أو للمدخر. ولم يكن من الممكن الاستفادة من ذلك لو لم يشمل الإصلاح تحرير الأسعار في الجانب العيني والاحتكام إلى قوة السوق بالدرجة الأولى.

وجدير بالذكر أن الإدارة النقدية غير المباشرة لا تمثل أسلوب عمل بقدر ما تمثل فلسفة واقتناع من البنك المركزي وسائر الجهات المعنية بأنها السبيل الوحيد لإدراك احتياجات الطلب الفعلي للمجتمع. ويتعين تعميق ذلك المفهوم بتواجد الأدوات الكافية لعمل الإدارة النقدية غير المباشرة.

وبخصوص ضرورة تواجد علاقة واعية بين البنك المركزي والبنوك فمن الجدير بالذكر أن البنك المركزي المصري ويعكس معظم المؤسسات المثيلة في دول العالم الثالث والدول الاشتراكية لم يتدخل - إلا في أضيق الحدود - لحد البنوك على اتباع سياسات تمويلية وبخلاف ما تقضى به القواعد المصرفية السليمة. ففي حين شهد العالم خلال الستينات والسبعينات والثمانينات اندفاعاً من بعض البنوك المركزية لاقتناع البنوك بالتمويل لبعض المشروعات التي تتبناها من منظور سياسى حكوماتهم وبصرف النظر عن الجدوى الاقتصادية أو المالية. فإن البنك المركزي المصري نأى تماماً عن ذلك مع استثناءات طفيفة اضطر لها خلال ضغوط العملة الأجنبية في الثمانينات أو الأوضاع المقرونة لبعض الشركات العامة. وربما ذلك يرجع إلى زيادة درجة استقلالية البنك المركزي المصري بالمقارنة مع البنوك النظرية في دول العالم الثالث.. ومع ذلك ففي سائر الحالات يتعين الحفاظ على الإطار العام للعلاقة بين البنك المركزي والبنوك التي لا تجعله يتدخل في أعمالها في ذات الوقت الذي يلزمها بالحفاظ على سلامة مراكزها المالية.

أدوات الإدارة النقدية

ما زالت نسبة الاحتياطي النقدي مستخدمة كأداة للحد من التوسع النقدي وتبلغ تلك النسبة ١٥٪ من الودائع تحتسب على أساس أسبوعي وفق متوسطات الأرصدة اليومية ولم تتغير تلك النسبة منذ عام ١٩٩١، وهي في واقع الحال تمثل تكلفة إضافية للبنوك حيث أن الإيداع يتم بدون مقابل لدى البنك المركزي، ولقد كان من المقبول تحريك تلك النسبة واستخدامها وقت أن كان المنهج المتبع هو منهج الإدارة المباشرة للسياسة النقدية، أما الآن بعد أن أصبح منهج الإدارة النقدية يسعى إلى التأثير في القرارات، سواء من المستثمر أو المدخر أو البنك ذاته دون التدخل المباشر للحد من الأموال المتاحة للتوظيف، فمن المبتغى معاودة النظر في نسبة الاحتياطي كأداة نقدية.

وبخصوص أسعار الفائدة فكما سبق الذكر كانت أداة معطلة وقت أن كانت أقل من معدلات التضخم السائدة بل كانت تساعد على التشوهات الاستثمارية، وقد تركت الآن لتتحدد بحرية من البنوك، ولكن البنوك تسترشد في تحديد أسعار الفائدة بما يقرره البنك المركزي كسعر للاقراض وإعادة الخصم. ويسترشد البنك المركزي في تحديد ذلك السعر بأسعار العائد التي تنتهي إليها المزايدات الأسبوعية على أذن الخزنة حيث نضيف إلى ذلك السعر هامش لا يقل عن ٢٪. وعلى ذلك فإن أسعار عائد أذن الخزنة تعد العنصر الأساسى في تحديد أسعار الفائدة بالبنوك باعتبارها تتحدد في ضوء موقف السيولة النقدية لدى البنوك الذي يعكس الطلب على الأموال وعرضها. ويشار

فى هذا إلى أن الأسعار التى تحددها البنوك تكون أكثر من معدلات التضخم السائدة بمعدلات تدور حول ٢٪.

وننوه بخصوص ما تقدم إلى أنه على الرغم من نجاح الأداة سالفة الذكر فى وقف ظاهرة الدولار التى كانت سائدة بل واتجه الأفراد إلى التخلّى عن أرصدها الدولارى مقابل الإيداع بالجنيه المصرى. فإن غياب معرفة التطورات الدورى فى معدلات الكفاية الحدى لرأس المال فى النشاطات المختلفة، وبما لا يجعل لها بعض الآثار عند تحديد البنوك لأسعار العائد يجعل الصلة بين الجانب النقدى والجانب الحقيقى من الاقتصاد القومى فى حاجة إلى مزيد من التدعيم. وفى الاعتقاد أن نشر هذه المعدلات لن تخدم أدوات السياسة النقدية فحسب بل ستخدم الاستثمار والإدخار وسوق رأس المال أيضا. علما بأنه من المتوقع عند تعميق سوق رأس المال بالدرجة الكافية أن تكون العوائد التى تسفر عنها المعاملات به عنصر مؤثرا رئيسيا فى أسعار العوائد بالبنوك.

أما بشأن سياسة السوق المفتوحة فقد بدأت فى مصر مصاحبة لسياسة الإصلاح الاقتصادى ولكن بوسيلة وحيدة وهى أذون الخزانة وفى اتجاه واحد وهو من البنك المركزى نيابة عن الخزانة إلى البنوك والأفراد ومن خلال السوق الأولى، وقد كانت البداية موفقة فى تعريف المؤسسات المالية والمصرفية والأفراد بآليات حركة سوق النقد وثقتهم فى الإصدارات الحكومية التى كانت قد فقدت مصداقيتها وقت اتباع الحكومة لسياسة النقود الرخيصة وجعل حيازة هذه الأدوات شبه إجبارية. ومع بدأ التحول إلى إصدار السندات متوسطة الأجل واتساع عمليات إعادة الشراء من البنوك ومن ثم حركة الأوراق والسيولة فيما بين البنك المركزى والبنوك فإن ذلك سيؤدى إلى تدعيم سياسة السوق المفتوحة التى يرجى أن تكون الوسيلة الأساسية فى الإدارة النقدية لتساعد أيضا فى تحديد أسعار العائد.



لقاء العمل السنوى السادس

نحو دور أكثر فاعلية للجهاز المصرفى
فى تشكيل خريطة الاستثمار الصناعى فى مصر

ورقة مقدمة من
د. / نادية الشيشينى
بنك التنمية الصناعية

نحو دور أكثر فاعلية للجهاز المصرفي في تشكيل خريطة الاستثمار الصناعي في مصر

مقدمة :

لما كانت المناطق الصحراوية تغطي نحو ٩٥٪ من اجمالى مساحة مصر فقط كان من المحتم الانطلاق من الحيز الضيق لوادى ودلتا النيل الى الصحراء لتعمير أجزاء منها من أجل مواجهة احتياجات الاعداد المتزايدة من السكان .

وقد أعقب انشاء السد العالى فى الستينات من هذا القرن انشاء مناطق عمرانية جديدة يغلب عليها الطابع الزراعى مثل مديرية التحرير والعامرية والصالحية وغيرها، الا ان انشاء المدن فى تلك المناطق لم يمكن يستند الى تصور شامل للفرص المتاحة لاقامة مدن جديدة ذات أنشطة متكاملة، ولم يقدم حلا حذريا للمشاكل الناشئة عن تكديس الاستثمارات الصناعية بالقاهرة والاسكندرية والمدن الكبرى ذات الكثافة السكانية العالية . ثم تبنت الدولة خلال السبعينات والثمانينات استراتيجيات أكثر طموحا لغزو الصحراء تعتمد على اقامة مدن متكاملة جديدة خارج مناطق التكدس التقليدية لتحقيق أهدافها التنموية مع اعطاء أولوية للأنشطة الصناعية، وذلك بتحديد مناطق خاص بهذه الأنشطة.

وتتلخص أهم أهداف هذه الاستراتيجية فيما يلى :-

- ١ - كسر حدة الكثافة العالية فى مناطق التركيز السكانى وتخفيف الاعباء عن تلك المناطق.
- ٢ - العمل على توطين الصناعات فى مناطق محددة للاستفادة من الوفورات التى قد تتحقق نتيجة تجميع العديد من المشروعات المتكاملة فى مواقع متقاربة.
- ٣ - الاستفادة من الموارد الطبيعية المتاحة فى المناطق الصحراوية والساحلية .
- ٤ - النهوض حضاريا بهذه المناطق .
- ٥ - تشجيع تدفق رؤوس الاموال الى المناطق غير التقليدية من خلال هيكل ملائم للحوافز
- ٦ - خلق مناطق جذب جديدة للقوى العاملة النازحة من المناطق الريفية بفعل قوى الطرد بهذه المناطق
- ٧ - نشر مزايا التصنيع فى جميع انحاء مصر وذلك باقامة مناطق صناعية جديدة خارج المواطن التقليدية للاستثمار الصناعى.

والخريطة المستهدفة لمصر ليست جغرافية وسكانية فحسب بل من المخطط ان تكون بالضرورة خريطة اقتصادية فى الاساس ومع اعطاء اولوية لقطاع الصناعة ، سعيا لتعظيم تأثير ما يتمتع به هذا القطاع من قوى دفع هائلة يمكن أن تؤثر ايجابيا على أداء القطاعات الاقتصادية الاخرى، لتكون اساس انطلاقه حقيقية لتنمية اقتصادية شاملة ومتوازنة ومستمرة .

ولا يمكن انكار الدور الكبير الذى يمكن ان يسهم به الجهاز المصرفى المصرى فى تشكيل الخريطة الاقتصادية والصناعية المستهدفة ، ولتوضيح اهمية هذا الدور ، نتناول فى هذه الدراسة:-

أولاً: استراتيجية الدولة فى تشكيل خريطة الاستثمار الصناعى فى مصر.

ثانياً: دور الجهاز المصرفى فى تطوير خريطة الاستثمار الصناعى فى مصر مع الاشارة الى دور بنك التنمية الصناعية المصرى .

ثالثاً: أساليب تشجيع الجهاز المصرفى على الاستمرار فى مساندة أهداف التنمية الصناعية المتوازنة.

أولاً استراتيجية الدولة فى تشكيل خريطة الاستثمار الصناعى فى مصر

تبنت الدولة فى مجال انشاء المدن الجديدة استراتيجية لاستهداف مجرد اقامة مشروعات صناعية مبعثرة جغرافيا، حيث أن مثل هذه الاستراتيجية لاتؤدى الى اقرار نمط صحيح للتنمية الصناعية،

ولاتسمح بالاستفادة من اقتصاديات التجمع ومن فرص التكامل الصناعى، ولكنها تبنت استراتيجية تستهدف التوصل الى خريطة صناعية تجمع بين مزايا الانتشار الجغرافى والتكامل وتضع اسس انطلاقا صناعية متوازنة جغرافيا. وتم تنفيذ هذه الاستراتيجية من خلال سياستين أحدهما قصيرة الاجل والاخرى طويلة الاجل .

وتنصرف السياسة قصيرة الاجل الى تحقيق انتشار جغرافى اكثر توازنا للمشروعات الصناعية على هامش المناطق المأهولة (القديمة) من وادى النيل. وكانت الفلسفة الأساسية لهذه السياسة هو توسيع نطاق المناطق المأهولة .

أما السياسة طويلة الاجل فتتنصرف الى تحقيق الانتشار الجغرافى بعيدا عن الوادى القديم، أن الانطلاق بعيدا عن الحيز الجغرافى المأهول .

السياسة قصيرة الاجل:

تم تطبيق السياسة قصيرة الاجل فى مجال اعادة رسم الخريطة الصناعية فى مصر على مرحلتى :

أ - المرحلة الأولى : تم خلالها التركيز على شمال الوادى .

ب - المرحلة الثانية : تم خلالها توسيع تطبيق سياسة توطين الانشطة الصناعية ليشمل محافظات جنوب الوادى .

ونشرح فيما يلى ببعض التفصيل تطبيق هاتين المرحلتين .

المرحلة الاولى من تطبيق السياسة قصيرة الاجل

استهدفت السياسة قصيرة الاجل فى مرحلتها الاولى اقامة عدد من المدن المتكاملة شبة المستقلة، فالمدن التى اقيمت فى اطار هذه السياسة متكاملة لانها تحتوى على مناطق سكنية وخدمات ومرافق (اى على فرص اقامة مستقرة) ، كما تحتوى على مناطق صناعية (اى على فرص عمل) . وبالتالي امتصت هذه المدن الكثافة السكانية العاليه والمتزايدة بالعاصمة والمدن الاساسية واستهدمت فى تخفيف العبء عن المرافق القائمة بها ، مع خلق فرص عمل اضافية كثيرة ، كما اتصفت المدن المقام فى اطار هذه السياسة بانها شبة مستقلة لانها اقيمت على مسافات غير بعيدة من العاصمة والمدن الرئيسية الكبيرة مما اوجد علاقات تبادلية بينها .

ومن أهم المدن التى اقيمت فى اطار السياسة قصيرة الاجل فى مرحلتها الاولى والتى تحتوى على مناطق صناعية متكاملة : مدينة العاشر من رمضان البالغ مساحتها نحو ٢٨٨ كيلو مترا مربعا والتى تقع على طريق القاهرة / الاسماعيلية الصحراوى على مسافة ٥٥ كيلو مترا من القاهرة، ومدينة السادس من اكتوبر التى تبلغ مساحتها ٣٦٠ كيلو مترا مربعا وتبعد حوالى ٢٨ كيلو مترا مربعا وتقع فى منتصف المسافة بين القاهرة والاسكندرية عند الكيلو ٩٣ من القاهرة على الطريق الصحراوى ، ومدين برج العرب الجديدة ومساحتها ٢٢٠ كيلو مترا مربعا وتقع على بعد ٦٠ كيلو مترا فى اتجاه جنوب غرب مدينة الاسكندرية «٩» ويلاحظ ان هذه المدن تم اقامتها كلها فى شمال البلاد ، اى فى محافظات الدلتا او فى مناطق مجاورة منها. وفلسفة هذا الاختيار فى توقيت اقامة هذه المدن (السنوات الاولى من تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى) هو جعلها اكثر جاذبية للاستثمارات - خاصة الاستثمارات الاجنبية - لما تتمتع به محافظات الدلتا من مزايا نتيجة لقربها من الموانئ ومن شبكات الطرق الرئيسية ومن مواطن الطلب والعمالة المدربة (كما بالخريطة «١» المرفقة) .

ويمكن القول انه فى السبعينات واوائل الثمانينات كان من الاسهل اقناع المستثمرين الصناعيين بالاستثمار فى مناطق شمال الوادى . وهذا يبرر فلسفة هذه المرحلة وتطبيقها .

المرحلة الثانية من تطبيق السياسة قصيرة الاجل

وفى اطار نفس السياسة قصيرة الاجل تم اقامة مناطق صناعية فى بعض محافظات الدلتا التى .

تسمح ظروفها الجغرافية بذلك ومن أهم هذه المناطق : المنطقة الصناعية بالاسماعيلية ومنطقة مبارك الصناعى بالصحراء المجاورة لمدينة قويسنا بمحافظة المنوفية .

وقد أدى تركيز الاهتمام الصناعية فى محافظات شمال الوادى ، وما صاحب ذلك من تركيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية بشكل عام فى هذه المحافظات ظهور تفاوت حضارى كبير بينها وبين محافظات جنوب الوادى . فظهرت الحاجة لاتباع سياسة أكثر توازنا من الناحية الجغرافية، لذا تم تطوير السياسة قصيرة الاجل المتبعة لىتم تطبيقها فى محافظات الصعيد وهو ما يعتبر مجرد توسيعا لتطبيق المرحلة الثانية من السياسة قصيرة الاجل، دون تغيير فلسفتها الاساسية.

وفى هذا الاطار تم التخطيط لاقامة مدن جديدة تضم مناطق صناعية فى محافظات الصعيد، الا ان الظروف الجغرافية ان تكون هذه المدن أكثر قربا من المدن الاساسية القائمة ، بحيث اطلق على نمط اقامة المدن الجديدة فى الصعيد المدن التوام وأهم هذه المدن :-

مدينة بنى سويف الجديدة، ومدينة المنيا الجديدة، ومدينة أسيوط الجديدة، ومدينة الأقصر الجديدة (طبيعة) .

وقد وفرت الدولة مجموع متكاملة من الحوافز لضمان استجابة المستثمرى لسياستها قصيرة الاجل لاعادة رسم الخريطة الصناعية كما بينها، تضمنت اعفاءات ضريبية وتوفير الارض والمرافق والخدمات بأسعار رمزية ، واقامة شبكات الطرق المناسبة .

السياسة طويلة الاجل :-

ذكرنا فيما سبق ان السياسة قصيرة الاجل التى تبنتها الدولة لاعادة رسم الخريطة الصناعية فى مصر انصرفت - فى مرحلتها - الى توسيع رقعة العمران فيما يعرف بالوادى القديم ، وذلك باقامة مدن وتجمعات عمرانية جديدة متكامل شبه مستقلة على مسافات منخفضة نسبيا من المواطن الاساسية القديمة للانشطة الاقتصادية والصناعية فى هذا الوادى ، وذلك لاعطاء هذه المدن والتجمعات فرصة الاستفادة من مزايا اقامة علاقات تبادلية مع مواطن التجمع القديمة ، وفرصة الاستفادة من ارتفاع الطاقة الاستيعابية للمنتجات بها ، كمواطن للطلب .

أما السياسة طويلة الاجل فتستهدف نشر الانشطة الصناعى بعيدا عن الوادى القديم، حيث تستهدف فتح محاور جديدة مستقلة تماما للتنمية فى بعض المناطق غير المأهولة التى تتمتع بمقومات طبيعية يمكن استغلالها، وذلك لتعمير هذه المناطق واجتذاب السكان اليها وقد تم تحديد منطقتين اساسيتين تتوافر فيهما مقومات التنمية المتكاملة التى يقوم فيها التصنيع بدور الساسى، وهما :-
سيناء والوادى الجديد (منطقة توشكى) .

وكان التطبيق العملى الاول لهذه السياسة هو مشروع ترعة السلام التى نقلت المياه الى سيناء، حيث تم التخطيط لاقامة عدة متجمعات عمرانية زراعية صناعية متكاملة ، أما مشروع الوادى الجديد بمنطقة توشكى، الذى يطلق عليه مشروع الدلتا الجديدة فيمثل انطلاقه كبرى فى سبيل اعادة رسم الخريطة الاقتصادية والصناعية لمصر فى القرن القادم . ومن المخطط له ان يوفر أكثر من مليونى فرصة عمل الى جانب توظيف ٣ ملايين نسمة سيخرجون من الوادى القديم اليه .

وقد قدمت الدولة حوافز اضافية لتشجيع المستثمرين للاستجابة لسياستها فى التنمية الاقليمية المتوازنة اهمها الاعفاء الضريبى لمدة ٢٠ عامونرى ان مشروع الدلتا الجديدة سوف يمثل فى حالة نجاحه واستناده الى دراسات جادة - الانطلاقة التنموية الحقيقية لمصر فى العصر الحديث .

ثانيا : دور الجهاز المصرفى فى تطوير خريطة الاستثمار الصناعى فى مصر مع الاشارة لدور بنك التنمية الصناعية المصرى نميل الى الاعتقاد بانها من الضرورى أن تتضمن أولويات المرحلة الحالية من الاصلاح الاقتصادى تحقيق النهضة للصناعة المصرى وزيادة دورها كقطاع رائد للتنمية، وذلك لزيادة تأثير ما يتمتع به هذا

القطاع من قوى دفع متميزة، خاصة وقد شهدت الفترة الاخيرة فى مصر ظاهرة مثيرة للقلق، تمثلت فى تحول العديد من رجال الصناعة المصريين الى الاستثمار فى أنشطة غير صناعية . وتعزى هذه الظاهرة الى ان هؤلاء الرجال الذين يتمتعون بخبرات ثمينه فى مجالات التصنيع قد استشعروا عدم جاذبية القطاع الصناعى لمزيد من الاستثمار فى أنشطة غير صناعية - عقارية وتأمينية ومالية - نتيجة لعدم كفاية الحوافز المتاحة للانشطة الصناعية. وهذا السلوك يحرم الاقتصاد المصرى مما يعتبر ثروة قومية لاتقدر بثمن ، الا وهى الخبرة التنظيمية والادارية والفنية التى تراكمت لدى هؤلاء الرجال من خلال التجربة الطويلة والممارسة الفعلية .

ويمكن تفسير سلوك رجال الصناعة المصريين فى هذا الشأن بأن الدولة لم تختص الانشطة الصناعية بأى مزايا أو حوافز تميزها عن الانشطة الاخرى ، حتى فى المجتمعات العمرانية الجديدة، والانشطة الصناعية تحتاج لمعاملة تفضيلية متميزة خاصة فى المجتمعات النامية، وذلك لما تتصف به من ارتفاع درجة المخاطرة وارتفاع مستويات التكلفة الاستثمارية، وطول اجل العوائد المتوقعة وماتواجهه من انخفاض الطاقة الاستيعابية للأسواق المحلية. ونشير هنا الى ان ارتفاع مستويات التكلفة فى الصناعة المصرية يعتبر احد المعوقات التى تؤثر على قدرتها التنافسية فى الاسواق الدولية وبالنظر الى دور الجهاز المصرفى المصرى فى تمويل الانشطة الصناعية ، نجد أن هذا الجهاز قد استجاب بسرعة لمتطلبات التنمية الصناعية خلال العقود الماضية، وقام بدور هام ومتميز فى توفير التمويل اللازم لها ونكتفى فى هذا الشأن ببيان ان نصيب قطاع الصناعة من اجمالى الائتمان الممنوح من البنوك للانشطة الاقتصادية (صناعة - زراعة - تجارة - خدمات) تراوح بين ٤٣٪ ، ٤٥٪ منذ بداية التسعينات .

أما بالنظر الى مساهمة الجهاز المصرفى فى تطوير الخريطة الصناعية فنكتفى بعرض دور بنك التنمية الصناعية المصرى بصفته البنك الحكومى المتخصص فى تمويل المشروعات الصناعى، وبصفته من اهم ادوات الدولة فى تنفيذ سياساتها فى مجال التنمية الصناعية.

ثالثاً: اساليب تشجيع الجهاز المصرفى المصرى على الاستمرار فى مساندة اهداف التنمية الصناعية المتوازنة

تتردد فى الاوساط المصرفية المصرية فى الاونة الاخيرة أمور شتى تتعلق بعدم قدرة العديد من المشروعات الصناعية على الوفاء بالتزاماتها للبنوك . فبعض هذه المشروعات ومنها مشروعات كثيرة مقامة فى المدن والمناطق العمرانية الجديدة تتعثر - رغم ما حصل عليه من مزايا وحوافز - وذلك سواء لعدم ملاءمة هيكله التمويلى ، او بسبب مشكلات فنية أو لارتفاع مستويات التكلفة أو لظهور صعوبات فى تسويق انتاجه . الخ . ويخشى فى حالة استمرار هذه الشكوى التى تمثل ظاهرة مثيرة للقلق ، أن يقل اقبال البنوك على مساندة استراتيجية الدولة فى مجال اعادة رسم الخريطة الصناعية باهدافها شديدة الطموح التى بينهاها فى الاجزاء السابقة من هذه الورقة .

ويجدر بنا هنا ان نعاود الاشارة الى ظاهرة اخرى مثيرة للقلق اشرنا اليها فى جزء سابق من الورقة ، وهى ظاهرة اتجاه بعض رجال الصناعة المصريين الى توظيف مزيد من استثماراتهم الى الانشطة غير الصناعية ، مما يعنى ان البنوك سيكون عليها فى مجال تمويل الانشطة الصناعية التعامل مع فئات جديدة من رجال الاعمال اقل خبرة بهذه الانشطة وليس لها معهم سابقة تعامل تدعو الى الثقة وتقليل من عنصر المخاطرة فى الائتمان.

من هنا فضمامان استمرار الجهاز المصرفى المصرى - بجميع مكوناته - فى تقديم المساندة الفعالة لاستراتيجية الدولة فى سبيل تطوير وتوسيع الخريطة الصناعية لايتطلب اتخاذ مجموعة من الاجراءات الجزائية المتفرقة فحسب . ولكنه يتطلب وضع سياسة شاملة متكاملة تستهدف جعل الانشطة الصناعية فى مصر ذات ربحية اعلى ومخاطر اقل ، لتصبح اكثر جاذبية للبنوك ولرجال الاعمال على

بمعنى آخر ، يستلزم الامر بلورة وتنفيذ سياسة تؤدي خلال فترة زمنية قصيرة الى تحسين مناخ الاستثمار الصناعى بشكل مؤثر ، ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال العمل على محورين اساسيين كالآتى :-

- * المحور الأول: تشجيع البنوك والمؤسسات المالية على مساندة سياسة الدولة فى مجال نشر وتوطين الأنشطة الصناعية.
- * المحور الثانى: دعم مقومات التنمية الصناعية المتوازنة جغرافيا وازالة المعوقات التى تقف فى سبيلها .
- * المحور الاول: تشجيع البنوك والمؤسسات المالية على مساندة سياسة الدولة لاعادة رسم الخريطة الصناعية :
- * زيادة الموارد المتاحة لبنك التنمية الصناعية المصرى ، بزيادة رأسماله وبتزويده بخطط تمويل ذات شروط ميسرة ، وذلك لرفع فعالياته كبنك متخصص له خبرة طويلة فى مجال تخصصه ، ولتشجيعه على توسيع نشاطه فى المناطق الصناعية الجديدة .
- * ونشير هنا الى ان رأسمال البنك لايتعدى ١٤٦٢ مليون جنيه ، وهو مبلغ متواضع بالنظر الى المهام الطموحة التى يمكن ان يتكفل بها .
- * تشجيع البنوك المصرية على اقامة فروع لها فى المناطق الصناعية الجديدة المقامة على هامش وادى النيل وخارجه . وذلك بمختلف الطرق . بدءا من منحها مبانى بالمجان أو بالايجار الرمزى لاقامة فروع لها فى هذه المناطق، أو بتحمل الدولة بجزء من التكلفة الاضافية لهذه الفروع مثل الحوافز التى يحصل عليها العاملون فيها .
- * منح البنوك العاملة فى مناطق صناعية جديدة اعفاءات ضريبية مؤثرة ، ونقترح فى هذا الشأن اعتبار فروع البنوك فى المناطق الصناعية الجديدة من المكونات الهامة للبيئة الاساسية التى تتكفل الدولة بتوفيرها .
- * توجيه نسبة كبيرة من مصادر التمويل ذات الشروط الميسرة التى تحصل عليها الدولة أو الصندوق الاجتماعى للتنمية من جهات محلية أو اقليمية أو دولية الى المناطق الصناعية الجديدة من خلال البنوك العاملة فى هذه المناطق .
- * العمل على زيادة فعالية بورصة الاوراق المالية فى توفير الاستثمارات المباشرة اللازمة للتنمية الصناعية فى المناطق الجديدة ، من خلال طرح الاسهم والسندات ، وذلك لتقليل العبء عن الجهاز المصرفى من جهة ولبث الثقة فى المشروعات الجديدة تتجه لسلامة هيكلها التوميلى ، من جهة اخرى
- * تعديل اجراءات التقاضى الخاصة باستئدانه البنوك لحقوقها قبل المشروعات غير المنتظمة فى سداد التزاماتها ، وتعديل اجراءات تنفيذ الاحكام بحيث تسمح بسرعة حصل البنوك على حقوقها
- * منح مشروعات البنية الاساسية المقامة فى مناطق صناعية جديدة نائية والتى يسمح للقطاع الخاص مؤخرأ بتنفيذها (مطارات وطرق) مزايا اضافية تشجع البنوك على المشاركة فى تمويلها بتقديم قروض مشتركة (Syndicated Lonas) ذات احجام كبيرة ، حيث ان هذه المشروعات ذات تكلفة مرتفعة للغاية ، تدر عائدها فى الاجل الطويل ، ويمكن منح البنوك فى الضروض الجماعية حوافز خاصة .
- * ولاشك ان البنوك ستتجاوب بسرعة لهذه الاجراءات نظرا لان اغلبها لديه فائض فى السيولة .
- * المحور الثانى: دعم مقومات التنمية الصناعية المتوازنة جغرافيا وازالة المعوقات التى تقف فى سبيلها
- * الاستفادة من وجود عدد كبير من رجال الاعمال المصريين ذوى الخبرة فى مجالات الاستثمار

الصناعى ، والعمل على زيادة عددهم باجتذاب المزيد من رجال الاعمال الى هذه المجالات .

* استكمال الطرق والمرافق والخدمات فى مختلف المناطق .

* اعادة النظر فى هيكل الحوافز الممنوحة للمشروعات المقامة فى المدن وفى المناطق الصناعية الجديدة. ويلاحظ تراجع جاذبية هذه الحوافز بعد فترة من تشغيل المشروعات الصناعية المقامة فى هذه المناطق وخاصة الاعفاءات الضريبية محدودة المدة. فالاعفاءات الضريبية محدودة المدة اقل فعالية بالنسبة للمشروعات الصناعية بالذات ، وهذا لان مراحل التشغيل الاولى ومراحل التجارب تحتاج لعدد كبير من السنوات تعمل فيها المشروعات الصناعية بمعدلات تشغيل - وبالتالي معدلات ربحية - منخفضة . وكان من الاجدى ان يتم تمييز المشروعات الصناعية باعفاءها من الضرائب على الدخل لفترة اطول من المشروعات غير الصناعية .

* اعادة النظر فى النظام الضريبى القائم والعمل على تخفيف عبء الضرائب عن المشروعات الصناعية. ونشير هنا الى ان المشروعات الصناعية تعاني اكثر من المشروعات غير الصناعية من عبء ارتفاع المعدلات الدائمة للضرائب على الدخل بعد فترة الاعفاء ، وذلك لان فترة الاعفاء لاتكفى عادة للوصول بهذه المشروعات الى مراحل التشغيل بمعدلات مرتفعة، كما اشرفنا ، ولاتكفى للتخلص من عبء نسبة كبيرة من قروضها. من هنا فأغلب المشروعات الصناعية تدخل مرحلة ما بعد الاعفاء الضريبى وهى مازالت تعاني من ارتفاع حجم قروضها وبالتالي ارتفاع تكلفة التمويل بالمقارنة بحجم الارباح .

* تخفيف عبء بعض الرسوم والضرائب الاضافية التى تتحملها المشروعات الصناعية وتؤثر على جاذبيتها ك مجال للاستثمار ، حيث يتحمل المشروع الصناعى عادة فى مرحلة استيراد الآلات والمعدات ما بين ٥٪ الى ٨٪ رسوم جمركية ومن ٣٪ الى ٦٪ رسوم خدمات ، وضريبة مبيعات فى حدود ١٠٪ . وهذه الرسوم والضرائب ترفع من تكلفة انشاء المشروع ، وبالتالي تجعله اقل قدره على المنافسة مستقبلا ، واقل جاذبية للمستثمرين ، ونشير هنا الى انه - بالمقارنة - فبعض الدول الاوربية تمنح المستثمرين الراغبين فى انشاء مشروع صناعى منحه لاترصد قد تصل الى ٣٠٪ من قيمة المعدات والآلات ، ومن هذه الدول اليونان والبرتغال .

* تخفيف عبء الاسعار المرتفعة للخدمات الاساسية التى تتحملها المشروعات الصناعية المقامة فى مناطق صناعية جديدة ، خاصة اسعار الكهرباء والمياه والرسوم التى تتقاضاها جهات مختلفة واسعار تداول الحاويات فى الموانئ المصرية . وعبء ارتفاع هذه الاسعار يؤدى الى زيادة تكلف الانتاج بشكل مستمر ، بالاضافة الى ما اشرفنا اليه فى الفقرة السابقة من رفع تكلفة الانشاء .

* التوسع فى اعمال الترويج للمشروعات الصناعية الكبيرة ذات الاهمية القومية ، وذلك على المستويات المحلية والاقليمية والدولية ، لاجتذاب مزيد من الاستثمارات ، وتزداد اهمية النشاط الترويجى بالنسبة لمناطق المرحلة المقبلة من التوسع العمرانى فى سيناء وتوشكى والدلتا الجديدة * تشجيع اقامة مشروعات التأجير التمويل فى المناطق الصناعية الجديدة .

* تعظيم الاستفادة من الايدى العاملة المتوافرة فى مختلف المناطق ومن الايدى العاملة ذات الاستعداد للهجرة من مواطنها الاصلية ، وذلك باقامة مؤسسات ومعاهد تدريب وتأهيل مهنى فى مختلف المناطق الصناعية الجديدة .

* تكفل الدولة باقامة مناطق سكنية ذات خدمات متكاملة فى جميع المناطق الصناعية الجديد ، وذلك بتكلفة مقبولة ، وذلك لاقامة تجمعات سكنية مستقرة قادرة على النمو استجابة لمتطلبات المناطق الصناعية .

لوحظ أنه - بالرغم من النجاح الذى حققته مصر فى مجال الاصلاح الاقتصادى - فلم تتم الاستثمارات المباشرة خاصة فى مجال الصناعة بالقدر الذى كان مأمولا . ولاشك ان ذلك يعوق التنفيذ السريع لخطة الدولة الطموحة لاعادة رسم الخريطة الصناعية فى مصر خلال السنوات المقبلة كما وضحتها فى الجزء الاول من هذه الدراسة .

ويتطلب سرعة تنفيذ هذه الخطة تعظيم مساندة الجهاز المصرفى ومؤسسات التمويل فى مصر لها، مع ازالة المعوقات التى تقلل من جاذبية المشروعات الصناعية للمستثمرين - خاصة المشروعات التى يخطط لاقامتها فى مناطق بعيدة عن العمران ، خالية من المقومات الاساسية للصناعة .

وقد قدمنا فى الجزء الثالث من الدراسة عرضا لبعض الحوافز والاجراءات التى نرى اهميتها لتشجيع الجهاز المصرفى المصرى لمساندة خطة الدولة فى نشر التصنيع.ومن اهم هذه الاجراءات منح البنوك التى تنشئ فروعها فى المناطق الصناعية الجديدة ، أو التى تساهم فى قروض مشتركة لتمويل البنية الاساسية فى هذه المناطق ، حوافز مؤثرة .

كما قدمنا فى الجزء الثالث ايضا عدد من المقترحات الثقيلة بزيادة جاذبية المشروعات الصناعية المقامة من مناطق خارج الوادى بالنسبة للمستثمرين وللجهاز المصرفى.

ومن اهم هذه المقترحات : تعديل نظم الحوافز ، وتمييز المشروعات الصناعية بهذه المناطق بمعاملة خاصة فيما يتعلق بالاعفاء الضريبى المؤقت وبمعدلات الضرائب على الدخل ، وتخفيف الاعباء الاضافية التى تتحملها المشروعات الصناعية فى مصر فى شكل رسوم وضرائب واسعار مرتفعة للمرافق والخدمات والاهتمام بتوطين العمالة وتأهيلها فى المناطق المستهدفة .

الحزب الوطنى الديمقراطى
الأمانة العامة
لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية



لقاء العمل السنوى السادس

البنك المركزى المصرى
الإدارة العامة للبحوث الاقتصادية
السياسات النقدية وبرنامج الإصلاح الاقتصادى

ورقة مقدمة من
إدارة البحوث بالبنك المركزى

البنك المركزي المصري الادارة العامة للبحوث الاقتصادية السياسات النقدية وبرنامج الاصلاح الاقتصادي

بدأت مصر منذ بداية عام ١٩٩١ فى تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادى مستهدفا الاتجاه نحو الاخذ باليات السوق واعطاء دور أكبر للقطاع الخاص لتحقيق كفاءة وفعالية أكبر فى تخصيص الموارد وتهيئة مناخ أفضل للاستثمار والانتاج ، وبدأ البرنامج باتباع سياسات واتخاذ اجراءات فى القطاع المالى والموازنة العامة والمعاملات الخارجية بهدف التأثير على جانب الطلب لتحقيق درجة مناسبة من الاستقرار النقدى ، ثم ركز البرنامج على تعزيز جانب العرض لتنشيط الاستثمار ودفع النمو الاقتصادى وامتصاص فائض العمالة للاسهام فى رفع مستوى معيشة المواطنين .

وفى اطار اهداف البرنامج وما يتطلبه الاتجاه نحو استخدام آليات السوق ، اتخذت عدة اجراءات لتحرير الجهاز المصرفى باعتباره الركيزة الاساسية للقطاع المالى ، حيث سمح للبنوك بتحديد اسعار الفائدة وفقا لقوى العرض والطلب ، وتم تحرير سعر ونظام الصرف الاجنبى واصبح هناك سعر صرف موحد للجنبة المصرى منذ اكتوبر ١٩٩١ يتم استخدامه لكافة المعاملات فى السوق . وبالتنسيق مع وزارة المالية تولى البنك المركزى نيابة عن الحكومة اصدار اذون خزانة بأجال مختلفة لتمويل عجز الموازنة العامة تلى ذلك استخدام جانب منها فى امتصاص فائض السيولة فى الاقتصاد للتأثير على جانب الطلب .

وكان من نتائج السياسة النقدية التى اتبعتها البنك المركزى خلال فترة البرنامج انخفاض معدل التوسع النقدى بدرجة ملموسة ، حيث انخفض معدل نمو السيولة المحلية (م) من ٢٧,٥ ٪ فى عام ٩٠ / ١٩٩١ الى ١٠,٥ ٪ عام ٩٥ / ١٩٩٦ ، مما ساعد على تراجع معدل التضخم (المحسوب على اساس نهاية يونيو من كل عام) من ٢٠,٧ ٪ الى ٨,٣ ٪ وذلك وفقا لتطور الرقم القياسى لاسعار المستهلكين . ولم يات الانخفاض فى معدل التوسع النقدى على حساب الائتمان المصرفى الذى ارتفع من ١٠٠,٤ مليار جنيه بنهاية يونيو ١٩٩١ الى ١٥٥,٨ مليار جنيه بنهاية يونيو ١٩٩٦ . اى بمتوسط معدل نمو سنوى قدرة ٩,٢ ٪ وانما جاء اساسا نتيجة الاتجاه نحو عدم الاعتماد على الجهاز المصرفى فى تمويل عجز الموازنة حيث تراجع صافى مديونية الحكومة تجاهه من ٥٣,٧ مليار جنيه يمثل ٥٣,٥ ٪ من جملة الائتمان فى نهاية يونيو ١٩٩١ الى ٤٢,٧ مليار جنيه يمثل ٢٧,٤ ٪ بنهاية يونيو ١٩٩٦ . وقد ساهم فى هذا التراجع التحسن الواضح فى اداء الموازنة العامة ومن ثم انخفاض العجز الكلى فيها ، اذ بلغت نسبته الى الناتج المحلى الاجمالى ١,٣ ٪ فى عام ١٩٩٦/٩٥ مقابل ١٧,٢ ٪ عام ١٩٩١/٩٠ ، وعملا على اتاحة المزيد من مصادر تمويل الاستثمارات توسعت البنوك فى منح الائتمان للقطاع الخاص حيث حصل على ما قيمته ٨٤,٥ ملار جنيه تمثل ٥٤,٢ ٪ من جملة الائتمان بنهاية يونيو ١٩٩٦ مقابل ٣١,٨ مليار جنيه بنسبة ٣١,٧ ٪ بنهاية يونيو ١٩٩١ ، كما بلغ نصيب قطاع الاعمال العام ٢٨,٦ مليار جنيه تمثل ١٨,٣ ٪ مقابل ١٤,٩ مليار جنيه تمثل ١٤,٩ ٪ .

وقد ادى تحرير كل من سعر الفائدة وسعر الصرف بالاضافة الى انخفاض معدلات التضخم المحلية الى زيادة الثقة فى الجنيه المصرى وتحول الايداعات بالدولار الى العملة الوطنية التى اصبحت الودائع بها تمثل ٧٣,٣ ٪ من جملة الودائع فى نهاية يونيو ١٩٩٦ مقابل ٤٠,٨ ٪ فى نهاية يونيو ١٩٩١ ، وفى المقابل انخفض نصيب الودائع بالعملات الاجنبية الى ٢٦,٧ ٪ مقابل ٥٩,٢ ٪ .

وعلى صعيد آخر ، اسهم استقرار سعر صرف الجنيه من ناحية والعلاقات الطيبة لمصر مع دول العالم من ناحية اخرى فى تحقيق فائض كلى فى ميزان المدفوعات خلال السنوات الماضية بعد عجز دام لسنوات عديدة . وقد ساعد ذلك على تحسن صافى الاصول الاجنبية لدى الجهاز المصرفى بشكل ملحوظ حيث زاد هذا الصافى من ٧,٢ مليار جنيه بنهاية يونيو ١٩٩١ الى ٤٧,٥ مليار جنيه بنهاية يونيو ١٩٩٦ ، وقد ساعد تفضيل الجنيه كأداة للادخار وبالتالي اختفاء ظاهرة الدولار بالاضافة الى تدفقات النقد الاجنبى من

الخارج على تمكين البنك المركزى من تكوين احتياطات دولية بلغت ١٨,٥ مليار دولار فى نهاية يونيو ١٩٩٦ مقابل ٦,٤ مليار دولار بنهاية ١٩٩١ .

وبالرغم من النتائج الايجابية للسياسة النقدية أنفة الذكر ، الا أن هناك من يرى انها ادت الى تحمل الموازنة باعباء كبيرة كما صاحبها حالة من الركود سادت معظم قطاعات النشاط الاقتصادى ، وللدرد على ذلك يجب الاخذ فى الاعتبار ما يلى :

- ان أى برنامج للإصلاح عادة ما يبدأ بانتهاج سياسات تثبيت من شأنها تقييد جانب الطلب وهو ما حدث فى مصر حيث كان يطبق الاسلوب المباشر للحد من الائتمان من خلال فرض حدود قصوى للائتمان الممنوحة للبنوك لكل من شركات القطاع العام والقطاع الخاص ، وعملا من جانبها على المساهمة فى معالجة الركود السائد تقرر الغاء هذه الحدود فى اكتوبر ١٩٩٢ بالنسبة للقطاع الخاص بالنسبة للقطاع الخاص ، وفى يوليو ١٩٩٢ بالنسبة لشركات القطاع العام ، كما الغى الضر المفروض على البنوك عند منح الائتمان بضمان الودائع بعملات أجنبية.

- ان متوسط العائد على الازون عاود الاتجاه نحو الانخفاض- بعد الارتفاع الذى حدث فى البداية نتيجة زيادة المطروح منها - ليصل الى ١٠,٢٪ فى نهاية يونيو ١٩٩٦ ، هذا فضلا عن اقتصر المصدر من الازون حاليا على تمويل عجز الموازنة دون امتصاص فائض السيولة ، ويساعد هذا على تخفيف اعباء الازون على الموازنة العامة .

- كان من الممكن ان تؤدى التدفقات من النقد الاجنبى للجهاز المصرفى الى توسع نقدي كبير يسهم بدوره فى خلق ضغوط تضخمية واضحة ، الا ان البنك المركزى اتخذ اجراءات لتعقيم فائض السيولة لتجنب اثارها التضخمية على المستوى العام للأسعار المحلية ، غالى جانب اصدار اذون الخزانة ، تم قبول ودائع من البنوك بفائدة بالاضافة الى عمليات اعادة الشراء وان كانت على نطاق ضيق .

- يتابع البنك المركزى عن كثب تطورات سوق الصرف ويتدخل لشراء ما يعرض عليه من فائض النقد الاجنبى أو الوفاء باحتياجات السوق منه - وهو ما تفعلة عادة البنوك المركزية فى الدول المختلفة التى تأخذ بسياسة تحرير اسعار الصرف - وهو ما ساهم فى تكوين احتياطات لدى البنك المركزى تمكنه من مواجهة اى مصاريات فى سوق الصرف الاجنبى كما انها تمكنه من سداد التزامات الدولة قبل الخارج .

وعلى سعيد آخر كانت هناك تطورات ايجابية فى بعض المتغيرات الاقتصادية الاخرى ، حيث تشير بيانات متابعه الخطة الاقتصادية والاجتماعية الى اضطراد معدل النمو الحقيقى فى النتائج المحلى الاجمالي من ٣,٧٪ عام ١٩٩١/٩٠ الى ٤,٩٪ فى عام ١٩٩٦/٩٥ ، كما ارتفعت الاستثمارات من ٢٥,٣ مليار جنيه الى ٤٢,١ مليار جنيه على التوالى أى بمتوسط زيادة سنوية قدرها ١٠,٧٪ ، كما استقر تقريبا معدل البطالة حيث بلغ ٩,٤٪ عام ١٩٩٦/٩٥ مقابل ٩,٢٪ عام ١٩٩٢/٩١ .

ويتساءل البعض عن اسباب تواضع ما تحقق فى المتغيرات الاقتصادية الحقيقية ، وقد يرجع ذلك الى عدة عوامل أهمها :

- التباطؤ فى توسيع قاعدة الملكية الخاصة رغبة فى دراسة ما قد يترتب عليه من اثار خاصة الاجتماعية منها واقتراح الحلول الملائمة لمواجهة هذه الآثار .

- عدم تطور النظام القضائى وتعدد التشريعات والنظم الضريبية ووجود الكثير من المعوقات الادارية وتدهور حالة المرافق الاساسية ، وكلها عوامل اسهمت فى خلق مناخ غير ملائم لزيادة الاستثمارات وتشجيع الانتاج .

- عدم استكمال الهيكل المؤسسى والتنظيمى والقانونى لسوق راس المال الامر الذى ادى الى ضعف فعالية السوق وضالة دورها فى الاقتصاد كمصدر هام لتمويل الاستثمارات طويلة الاجل جنبا الى جنب مع السوق النقدية .

- وجود عقبات تواجه عمليات التصدير وعدم اعطاء اهمية كبيرة لجودة المنتجات المحلية مما يضعف الوضع التنافسى للصادرات المصرية فى الاسواق الدولية .

ولا يفوتنا فى هذا الصدد الاشارة الى الجهود المضنية التى تبذلها الحكومة فى سبيل توفير كافة

متطلبات برنامج الاصلاح وتذليل كافة المعوقات الادارية والتنظيمى التى تواجه الاستثمار، وبالرغم من ذلك فان الامر يتطلب المزيد من القرارات والخطوات العلمية وبما يسهم فى دعم التنسيق بين عناصر السياسة الاقتصادية المختلفة بما يكفل نتائج ايجابية أكثر على مستوى كافة القطاعات والانشطة الاقتصادية، ويتمثل ذلك فى الآتى :

- الاسراع فى تنفيذ برنامج توسع ملكية القطاع الخاص لاعطائه دورا أكبر فى عملية التنمية . ويسهم ذلك فى تنشيط سوق الاوراق المالية ودعم دورها فى الاقتصاد القومى.
- سرعه اصدار بعض القوانين مثل قانون الاستثمار الموحد وقانون الشيك المصرفى وقانون حوافز الاستثمار وقانون الشركات وتطوير النظام الفضائى لسرعه حسم المنازعات خاصة فيما يتعلق بالاستثمار الاجنبى فى مصر وتبسيط النظام الضريبى، ولا شك ان هذه الاجراءات تخلق ظروف افضل لتنشيط الاستثمار.
- مواصلة استكمال العناصر المختلفة لهيكل سوق الاوراق المالية مثل اقامة مؤسسات تتولى القيام بدور صناع السوق للحد من المضاربات ودعم الثقة بين المتعاملين فيها .

نظرة مستقبلية

ولا شك ان استكمال تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادى برنامج الاصلاح الاقتصادى وتحقيق السياسات الاقتصادية الاخرى لاهدافها يخلق ظروف مواتية تسمح بتعزيز كفاءة وفعالية السياسة النقدية وهو ما يتضح فيما يلى :

- ان استمرار الحكومة فى تخفيض معدلات التضخم وجعلها فى حدود تتلائم ومتطلبات النشاط الاقتصادى ، يسهم فى تحقيق اسعار فائدة حقيقة موجبة تفوق مثيلتها على الدولار الأمريكى بحيث تسمح مع استمرار استقرار سعر الصرف ، بمواصلة تعزيز مركز الجنيه المصرى وتفضيلة كاداة للاخبار وبما يدعم الثقة فى الجهاز المصرفى .
- ان مواصلة الحكومة لاستكمال مقومات المناخ الاستثمارى الملائم سيساعد على زيادة الطلب على الائتمان المصرفى والسلفيات لا تمثل جزءا كبيرا من تكلفة الانتاج .
- كما ان الاستمرار فى اصدار السندات الحكومية طويلة الاجل وذات عائد مجزى وقابلة للتداول فى السوق الثانوية سيمكن البنك المركزى من استخدام عمليات السوق المفتوحة لادارة كمية النقود .
- فى اطار الاتجاه نحو توسيع قاعدة الملكية القطاع الخاص ، يتعاظم دور البنوك فى هذا الشأن حيث تقوم بتقديم المشورة المالية والمساهمة فى تقييم الشركات المطروحة للبيع وتنظيم وادارة وتنفيذ عمليات بيع اسهم هذه الشركات .
- يتنامى دور البنوك فى تنشيط سوق الاوراق المالية من خلال تدوير محافظ الاوراق المالية لديها وتوسيع نطاق دورها فى ضمان السندات التى تصدرها الشركات ، هذا فضلا من المساهمة فى انشاء الشركات العاملة فى مجال الاوراق المالية مثل شركات راس المال المخاطر وادارة المحافظ المالية، وادارة صناديق الاستثمار ، وتقييم الجدارة الائتمانية للشركات وتوريق الديون وغيرها .
- اتاح قانون التاجير التامويلى الصادر عام ١٩٩٥ للبنوك فرصة المساهمة فى تيسير عمليات تمويل المشروعات خاصة الصغيرة منها وذلك من خلال قيام البنوك بالمساهمة فى انشاء شركات متخصصة فى مجال التاجير التامويلى.